

المؤسسات الإسلامية وتوفيرها لخدمات مجتمعية في المجتمع الفلسطيني في الداخل

حنين مجادلة¹

ملخص:

الغاية من هذا المقال، وهو بالأصل جزء من دراسة أشمل، عرض وتتبع طرائق واستراتيجيات تعاطي المؤسسات الإسلامية مع المجتمع العربي في إسرائيل، في حيز توفير الخدمات المجتمعية. يتناول المقال نشاط هذه المؤسسات داخل المجتمع الفلسطيني مواطني إسرائيل. سيتم إبراز طرائق عملها، وتبيان خصائص وميزات الخدمات التي تقدمها، والصلة بينها وبين غيرها من المنظمات المجتمعية، وبخاصة المؤسسات الحكومية منها، وذلك على ضوء التحدّيات الجمة التي تواجهها هذه المؤسسات. اعتمدت الدراسة منهجية البحث النوعي باستخدام المقابلات المعمّقة كأداة لجمع المعلومات مع ثلاثين مشتركاً - جميعهم من الشخصيات المفتاحية في ستّ بلداتٍ مختلفة.

أشارت نتائج البحث المركزية إلى شعور مجتمعي عام بحضور المؤسسات الإسلامية وتأثيرها، خاصة في ميادين المجتمع المحلي وبناء رأس المال المجتمعي. وعلى الرغم من التشابه في النشاط وظروف تأسيس المؤسسات في سائر الدول العربية، تنفرد المؤسسات الإسلامية في البلاد بأنها الوحيدة التي تطوّرت، وما زالت تعمل تحت حكم غير عربي وغير مسلم بل معادٍ أحياناً. ويبدو عمل المؤسسات الإسلامية وتأثيرها جلياً، حيث تقوم باستبدال الدولة أحياناً بأدوارها الخدمائية، حيث أنشأت مؤسسات رفاة تقوم مقام الدولة بوظائفها، وتقوم بتوفير الخدمات الاجتماعية ذات الطابع الديني والقومي للفئات المهمشة بصورة عامّة، والأطفال بصورة خاصّة.

كلمات المفتاح: المؤسسات الإسلامية، خدمات اجتماعية، الفلسطينيون مواطنو إسرائيل.

¹ أكاديمية القاسمي.

توطئة نظريّة

شغل الدّين كموضوع، الباحثين من شتى التّخصّصات العلميّة، على مرّ سنوات. حيث تشير الكتابات الأدبيّة الكلاسيكيّة إلى أنّ الدّين يُعدُّ من أهمّ النُّظم الأساسيّة المكوّنة للنُّظام الاجتماعيّ العامّ، وله كبير الأثر على حياة الفرد والمجتمع، كما واستقرار النُّظم الاجتماعيّة الأخرى (Durkheim, 1912).

تاريخياً، انعكس تأثير الدّين على مجالات عدّة، حيث كان مصدرًا للتّشريعات القانونيّة ووسيلة ضبط في المجتمع، إضافة إلى كونه مصدرًا للسلطة والحكم في مجتمعات ودول عدّة كالكنيسة في أوروبا أو الخلافت الإسلاميّة مثل فترة الخلافة الأمويّة والتي عملت على قولبة قوانين الحكم الإسلامي لتنتج أنماطاً جديدة من التّنظيمات الاجتماعيّة الإسلاميّة (لابيدس، 2011). رغم أنّ الحداثة غيرت الكثير من هذا وباعدت بين الدّين والسلطة ومؤسساتها (الشّاهر، 2017)، إلا أنّ دولاً ديمقراطيّة قليلة أعلنت في دستورها فصل الدّين عن الدّولة كفرنسا مثلاً. بينما في دول أخرى في الكثير من أنحاء العالم لا تزال تستند الدّولة إلى كثير من القواعد الدّينيّة ذات التّأثير الاجتماعيّ على حياة الإنسان اليوميّة، كقوانين الأحوال الشّخصيّة، أو من خلال عمل الكثير من المؤسسات الدّينيّة في حيّز الدّولة، أو حتّى من تعريفها عبر الدّلالات الدّينيّة، كدولة إسرائيل مثلاً، والتي تُعرّف على أنّها دولة يهوديّة ديمقراطيّة (بشارة، 2005).

فعلى الرّغم من أنّ هذه المؤسسات أقدم من الدّولة الحديثة، إلا أنّ الدّولة أدركت أهمّيّتها بالنّسبة للمجتمع عامّة وللمجتمع المؤمن خاصّة، فسعت إلى تنظيم العلاقة معها عن طريق إخضاعها من جهة إلى القانون المدنيّ، ومن جهة أخرى من خلال محاولة السّيطرة عليها واحتوائها، وازعة المؤسسات الدّينيّة أمام تحديات جدّية (Cnaan, 2002). في السّيّاق الإسرائيليّ الذي يشغل هذا البحث، أنتجت هذه العلاقة بين المؤسسات والدّولة نوعين من المؤسسات الدّينيّة: الأوّل هو المؤسسات الرّسميّة التي تتبع لنظام الدّولة وتشرف عليها الحكومة، كوزارة الأوقاف والشؤون الدّينيّة أو المحاكم الشرعيّة (زحالفة، 2011). أمّا الثّاني، فهو المؤسسات غير الحكوميّة، أي مؤسسات المجتمع المدنيّ التي تقوم على خدمة الإسلام والفرد في المجتمع العربيّ الفلسطينيّ.

من خلال هذا البحث سيتم تسليط الضوء على عمل المؤسسات الدينية الإسلامية، وتلك التابعة للحركة الإسلامية على وجه الخصوص والتي تعمل في إسرائيل، ولها تأثير كبير على الحيزين العام والخاص منذ ثلاثينيات القرن الماضي، من خلال نشاطها في مجالات خدماتية عدة، كالمجال السياسي، التربوي، الاجتماعي، الصحي، إضافة إلى الخدمات الدينية (2011، ٢١٦).

رغم الأبحاث الجمة التي أشارت إلى أهميتها الكبيرة (٢٠١١، ٢٠١٦); تقي الدين، (2018; Robinson, 2014)، لغاية الآن، لا يوجد تعريف واحد شامل لهذه المؤسسات أو الحركات الدينية بما يتناسب مع التنوع الكبير فيما بينها، ولهذا ما زال التعريف شاملاً وغير واضح، ويخلق حالة من اللبلة، سواء بالتعامل مع المؤسسات أو حتى بحثها (Sider and Unruh, 2004; Robinson, 2014). فمثلاً عرفها زيدان (1981) بأنها هيئة لها أدوار اجتماعية مختلفة يتولى القائمون عليها من المتخصصين في الدين الإجابة على أمور حياتية ودينية. بينما عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2014) على أنها مصطلح شامل يستخدم لوصف مجموعة واسعة من المنظمات المتأثرة بالدين، بحيث تشمل المنظمات، المجموعات، الشبكات، الأماكن الدينية، المؤسسات المتخصصة المسجلة أو غير المسجلة.

أشارت (لغرس، 2012) إلى أن المؤسسات الدينية هي ظاهرة تاريخية واجتماعية ترتبط بالاديان كافة، وهي تختلف من مكان إلى آخر باختلاف وظائفها. ومع ذلك، يمكن أن نشير إلى أن المرجعية الدينية للمؤسسات تعتبر القاسم المشترك بينها، كما وتُعنى بشؤون الأفراد والمجتمعات عن طريق دور العبادة كالكنائس والمعابد، إضافة إلى مؤسسات دينية تقدم خدمات للمجتمع كالأوقاف والكيانات اللاهوتية أو جمعيات ومنظمات على اختلاف أنواعها (حسن، 2000).

نظراً لأهميتها، شغلت هذه المؤسسات إضافة إلى الدولة المجتمع المحلي ومؤسسات المجتمع المدني، وأحياناً المؤسسات العالمية. فمثلاً أصدرت الأمم المتحدة مرشداً يتطرق إلى المبادئ التوجيهية لبرنامج إنمائي بشأن التعامل وبناء الشراكة مع المنظمات الدينية والقيادات الدينية، وأشارت إلى أهمية هذه المؤسسات وخصوصيتها نظراً للعلاقة الثقة التي بينها وبين المجتمعات المستضعفة، كما وتنوع خدماتها المجتمعية وضرورتها (UNDP, 2014). هذا الانشغال بطرح أنواع العلاقة

وأشكالها مع المؤسسات الدينية يشدد ويبرز أهميّة هذه المؤسسات ومركزيتها بالطرح الخدماتي.

أما في حقل السياسة الاجتماعية، هناك أبحاث كثيرة كانت قد ركزت بشكل متزايد منذ منتصف التسعينات على إمكانات المجتمع والمؤسسات الدينية لسدّ فجوات أو استبدال الحكومة في معالجة المشاكل الاجتماعية. وتوصّلت هذه الأبحاث إلى أنّ الدين، متجلاً في مؤسساته أو جماعته، قد قام وما زال يقوم بدور مهمّ في توفير، وأحياناً، تطوير الخدمات الاجتماعية ودولة الرفاه في عدّة دول، ويُعتبر إحدى الآليات المهمة للتعامل مع المشاكل الاجتماعية على تنوعها مثل الفقر، العنف، والإدمان وما أشبه (Cnan, 2002).

في المجتمع الفلسطيني نشطت عدّة مؤسسات دينية تابعة لجماعات دينية مختلفة، كانت فاعلة لسنوات قبل قيام الدولة، ونشطت في توفير خدمات عدّة منها الدينية ومنها الاجتماعية، بدأت في دور العبادة واستمرت إلى أن أقيمت مؤسسات اجتماعية دينية حضرية، وفرت كوادراً تطوعياً، خدمات مساندة اجتماعية، خدمات تعليمية، خدمات مساندة صحّية وما أشبه (Ali, 2004; دمان، 2017).

من بين هذه الجماعات نشطت جماعة الإخوان المسلمين والتي نشأت في فلسطين تبعاً للجماعة المؤسّسة في مصر والتي أقيمت عام 1928 على يد الشيخ حسن البنا، رداً على التغيّرات المجتمعية وبهدف الإصلاح الشامل في الوضع السياسي، الاجتماعي والاقتصادي من منظور إسلامي (البنا، 2011). وبعد أن انتشر دعواتها في البلاد العربية والإسلامية بدأت عملها المنظم والموقر للخدمات في فلسطين في أواخر الثلاثينات بهدف نشر الدعوة الإصلاحية الإسلامية والرّبط بين هذه الأرض وبين الإسلام من خلال رؤيتها كأرض وقف (2011، 117). ومع بداية السبعينات برزت الحركة الإسلامية بشكل كبير من خلال عملها على النهوض بالمجتمع كافة وبالفتنات المستضعفة خاصة، من خلال خدمات اجتماعية متنوّعة تبعاً للإخوان المسلمين في دول أخرى (2011، 108).

أسباب تدخّل المؤسسات الدينية في مجال توفير الخدمات الاجتماعية والتربوية
يرتكز نشاط المؤسسات الدينية على أسباب عديدة منها أيديولوجية ومنها العقائدية، سياسية وأخرى مجتمعية. ولعلّ اللبنة الأساسية لهذا النشاط هي التعلّم الدينية في الديانات المختلفة، حيث يشكّل الإيمان دافعاً أساسياً لدفع هذه المؤسسات نحو العمل

من أجل مجتمع سليم، ومن أجل خلق إحساس الأمل والمعنى لحياة الفرد في أيّ مجتمع (Chevalier-Watts, 2020). ريخس (2011، ص ٢٠٦) أشار إلى أنّ توفير الخدمات الاجتماعية بالسياق الإسلامي مثلاً، هو فعل طبيعيّ يُحقّق أهداف الدين الإسلامي كمفهوم وجوديّ شامل وليس كمتعقّد روحيّ بين الإنسان ومُنشئه فقط. فهو دين اجتماعيّ يحقّق الوظائف الأخلاقية ويعمل كقاعدة اجتماعية وسياسية للمجتمع من خلال تعاليمه. فمثلاً تسعى حركة الإخوان المسلمين إلى الإصلاح من خلال تكوين الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم، ثمّ الحكومة الإسلامية، فالدولة (البنّا، 2011).

إضافة إلى هذا السبب العقائديّ تقوم هذه المؤسسات بدور اجتماعيّ كبير نتيجة لتخلف الدولة أو تقصيرها في مجالات عدّة (Lyons, Walters and Riddell, 2016)، منها توفير شبكة الحماية الاجتماعية والخدمات للفرد والمجتمع، لضمان التماسك والتكافل الاجتماعي (لغرس، 2012) وسلامة الشرائح المستضعفة في المجتمع والتي لا يمكن أحياناً سداد حاجياتها، ممّا يستدعيّ تجنيد هذه المؤسسات بحيث تلعب دوراً أساسياً في هذه الساحة، كما وتحريك ودفع المجتمع المدني (Pemperton, 2017). في السياق الإسلامي، إنّ الدين متجلّ في مؤسساته، هو الحلّ لكلّ شيء كما هي الحال في هذه الفجوات، كما أشار القرضاوي من خلال شعار "الإسلام هو الحلّ" (القرضاوي، 2008).

تزداد هذه الحاجة في المجتمع الفلسطينيّ، نظراً إلى الفجوات الملحوظة بين اليهود والفلسطينيين في عدّة مجالات، مثل: الخدمات المدنية، التعليمية، الصحية، الرفاه والسكن، والذي يعكس تقاعس الدولة عن القيام بدورها بشكل كامل (2016، ص ٢٠٦). هذه الفجوات دفعت المؤسسات الدينية الإسلامية لاتخاذ دور مفصليّ منذ قيام الدولة معززة بهذا دورها التاريخيّ كمانحة للخدمات الاجتماعية، وعملت على سدّ الفجوات بين المجتمع الإسرائيليّ اليهوديّ والأقلية الفلسطينية، بواسطة توفير الخدمات في شتى المجالات، خصوصاً غير المتاحة منها من قبل الدولة، عبر مؤسسات المجتمع المدني (علي، 2008).

استنتجت بعض الأبحاث بأنّ المؤسسات الدينية تطمح من خلال الخدمات الاجتماعية إلى بناء رأس المال الاجتماعيّ، بحيث تشكّل مجتمعاً متيناً وصامداً منتصباً للجماعة الدينية (Chowdhury, Wahab, & Islam, 2019; Owens, 2004). ففي مصر مثلاً كانت

غاية هذه المؤسسات الدينية بناء رأس مال مجتمعي، ومن ثمّ تحويله إلى رأس مال سياسي، وهو ما تحقّق بالفعل، ففي نهاية الثمانينات سيطرت حركات "العودة إلى الإسلام" والتي تعني أن يرجع المجتمع إلى أصوله الدينية، في بعض الأحيان على أحياء بكاملها، ثمّ بدأت التحرك نحو الحيز السياسي (الطنطاوي، 2012). من الممكن أن نرى سيرورة مشابهة حاصلة في الحركة الإسلامية في إسرائيل، والتي وقرت منذ مطلع الثمانينات خدمات اجتماعية عدّة، وحاولت مع السنين دفع فكرة "المجتمع العصامي"، أي المجتمع الذي يدير مؤسساته بشكل مستقلّ عن مؤسسات الدولة (غانم ومصطفى، 2011).

من هنا يمكن أن نستنتج أنّ المؤسسات الدينية تبني وتعزز الهوية الدينية في ظلّ غياب المواطنة، أو عند وجود أزمات بموضوع الهوية، حيث يلجأ الأفراد إلى الانتماء الديني لتعويض المواطنة الغائبة، كما والانتماء إلى مجموعة قوية تشكل سنداً ودعمًا لهم. فعلى سبيل المثال، نلاحظ أنّ خدمات التربية والتعليم هي الطريقة الأساسية لتحقيق أهداف أيّ حركة أصولية دينية، ويتضح ذلك من خلال عمل الحركة الإسلامية في إسرائيل، التي أنشأت نظامًا تعليميًا بديلاً، مع التركيز على التعليم ما قبل الإلزامي للأطفال الفلسطينيين، بهدف تشكيل جيل من المؤمنين الجدد الذين سيكونون مستقبلاً -و- عبر هذه الخدمات أيضًا- أعضاء أو حتّى نشطاء في الحركة. هكذا من خلال التعليم وربط الأطفال، تصل الحركة أيضًا إلى بقية أفراد الأسرة، سواء كانت النواتية أو الموسعة. ووفقاً لهذا، يأتي التركيز على التعليم وعلى الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، لأنهم لم يتأثروا لغاية هذه المرحلة بالبيئة "العنانية" والمقصود الإسرائيلية أو العلمانية، وعليه يتمّ تقديم رسائل دينية لهم بشكل تدريجي، حيث يتلقّى هذا التعليم الدّعم والتعزيز من الأسرة والمجتمع المحيط، وبهذا فعلياً يتمّ الجمع بين نظام التعليم الديني والأسرة الداعمة والمشاريع التكميلية بهدف أن يساهم في نجاح التنشئة الاجتماعية الدينية، والعودة إلى الدين (Mustafa, 2013).

على ضوء ما ذكر، فإنّ النقاش بشأن الدين والدولة يُعتبر ذا أهمية كبرى في السياق الفلسطيني في إسرائيل؛ حيث له خاصيته ومن بينها: عدم الفصل التام بين الدولة والدين في إسرائيل، والانشغال المستمرّ في نوع العلاقة بين الدين والدولة، وبين الدولة والأقلية الفلسطينية فيها (Mustafa, 2013)، فمن حيث المبدأ، هناك تعارض بين الالتزام بمبدأ النهضة الإسلامية من جهة، والالتزام بذلك في السياق المحدد

للدولة اليهودية العرقية من ناحية أخرى. ممّا يوُلِّد توتُّراً كبيراً بين المؤسسات الإسلامية والدولة، ويعيق تطوُّر الحركة الإسلامية في إسرائيل.

في إسرائيل، الوضع الأمثل الذي تصبو إليه بعض المؤسسات الإسلامية هو إقامة مؤسسات بديلة لمؤسسات الدولة، وذلك على الرِّغم من المعوقات التي تضعها الدولة قانونياً واجتماعياً (فاهوم، 2009). تشير المعرفة المتوفرة حالياً في هذا المجال إلى الدور الكبير والخاص لهذه المؤسسات في إسرائيل، والذي يشابهه على الرِّغم من خصوصيته دور الأقليات الأصلانية الأخرى في العالم مثل الكتالونيين في إسبانيا، حيث يسعى هؤلاء إلى بناء مجتمع مدنيّ مستقلّ عن الأغلبية المسيطرة على الدولة ومؤسساتها، ويبقى العنصر الدينيّ هو ما يميّزها عن باقي الحركات الوطنية السياسية العالمية.

سيختصّ هذا البحث في دراسة دور المؤسسات الإسلامية في إسرائيل، وعلى وجه الخصوص الحركة الإسلامية. وسوف يتركز في بضعة محاور منها: مدى مشاركة المؤسسات الدينية الإسلامية في توفير الخدمات الاجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل، نوع الخدمات التي تقدّمها هذه المؤسسات وخصائصها.

منهجية البحث

تمّ انتهاج طريقة البحث النوعي لفحص الظاهرة، وذلك عبر استخدام المقابلات المعمّقة المفتوحة نظراً إلى قلّة الأدبيات في هذا الموضوع، ورغبةً في فهم الظاهرة الاجتماعية من خلال الاستماع لتجارب ووجهات نظر الأفراد المشتركين في البحث، سواء كانوا المنفّذين من الخدمات الاجتماعية الدينية أو موقّريها والمبادرين إليها (زيدان، 2018).

ضمّت عيّنة الدّراسة ثلاثين مواطناً ومواطنة تراوحت أعمارهم بين 29-57 عاماً، من ستّ مدن عربية في إسرائيل شملت: باقة الغربية وأمّ الفحم في المركز، رهط وكسيفة في الجنوب، وكفرنا والناصرية في الشّمال. اختيرت المواقع بشكل قصديّ لتغطية مختلف المناطق وضمان تنوّع الشّريحة من خلال هذه البلدات.

عيّنة البحث اختيرت بشكل قصديّ وعلى أساس المعرفة الشّخصية أو المهنية في كلّ بلدة من البلدات (شترن، 2011). وبحسب مواصفات العيّنة المطلوبة والتي

شملت: رجال دين وأئمة من كلّ بلد، عاملاً اجتماعياً ذا خبرة لا تقلُّ عن 10 سنوات، نشطاء اجتماعيين معروفين على المستوى المحليّ في البلدات المقصود بحثها، ومعلّمين لا تقلُّ خبرتهم عن خمس سنوات.

الصِّفات الديموغرافية للمشاركين في البحث- جدول 1

الجنس	20 رجلاً	10 نساء				
العمر	8 مشاركين في عمر 35-29	12 مشاركين في عمر 36-40	4 مشاركين في عمر 40-49	6 مشاركين في عمر 50-57		
مكان السَّكن	5 باقة الغربية	5 رهط	5 كفر كنا	5 أم الفحم	5 كسيفة	5 الناصرة
الوظيفة	10 رجال دين	3 عاملات اجتماعيات و2 عامل اجتماعي	8 معلّمين، 4 معلّمات، 4 معلّمين	4 منتفعين، 2 رجال، 2 نساء	3 نشطاء مجتمعيين	

سيرورة البحث

أعدت لغرض الدراسة أسئلة لمقابلة شبه مفتوحة، بلغ عددها 11 سؤالاً، وطُلب عبرها من المشاركين الإجابة عليها من خلال مقابلات التي تراوحت مدّة الواحدة منها بين 60 - 90 دقيقة، في بلد كلّ مشترك بعد التنسيق معه مسبقاً. واجهت البحث، تحدّيات عدّة خلال تجنيد المشاركين وخلال عقد المقابلات، ولا سيّما الخوف من تسجيلها؛ إذ رُفِضَ هذا الطّلب من قبل البعض، وذلك خشية من ربط الموضوع بحظر الحركة الإسلامية في البلاد.

بدأت عملية التحليل بتفريغ كلّ مقابلة، ومن ثمّ تحليل المحتوى؛ من خلال الموضوعات التي ظهرت في المقابلات، بالإضافة إلى تسجيل الملاحظات الجانبية والترميز (p37, 2011)؛ بهدف الحصول على أفكار محورية ترتبط فيما بينها، أو تندرج تحت نفس الموضوع، وفقاً لأسئلة البحث (Rossman & Marshall, 2016).

نتائج البحث

في هذا القسم ستعرض أهمّ النتائج التي توصل إليها البحث من خلال أربع محاور رئيسية وهي: (1) دور المؤسسات الإسلامية في المجتمع الفلسطيني مواطن إسرائيل، (2) أسباب توفير الخدمات من قبل المؤسسات الإسلامية، (3) نوع الخدمات، (4) خصوصية المؤسسات الإسلامية.

هذه المحاور استنبطت بعد أن تمّ تحليل محتوى ومضمون المقابلات وتشخيص الجزئيات التي تحمل معنى وتشكّل دلالة خاصّة (Coding)، إضافة إلى تحليل الملاحظات الهامشية من كلّ مقابلة من أجل الحصول على أفكار رئيسية ترتبط فيما بينها من ناحية الموضوع (Rossman & Marshall, 2016).

(1) دور المؤسسات الإسلامية في المجتمع الفلسطيني مواطن إسرائيل

تشير النتائج إلى أنّ المؤسسات الإسلامية في المجتمع الفلسطيني مواطن إسرائيل لها دور كبير ومفصليّ، برز خلال سنوات، وهي تؤثر على حياة مواطنين أكثر من سني الأعمار.

فمثلاً أشار أحد مشتركى البحث عاملة اجتماعية (35 سنة) إلى هذا الدور وقالت: "المؤسسات الدينية هي واحدة من أهمّ المؤسسات في مجتمعنا على مدار سنوات، بنندكرها كلّنا فهي ساعدت عائلات كثيرة وساندت كثير مشاريع، وخصوصاً في مجالات لم تُغطّ سابقاً ولا حدا اهتمّ فيها، هي كانت الأولى في ميدان الخدمات الاجتماعية ودعم العائلات في ضائقة اللي بنعرفها بالشؤون مثلاً، في نفس الوقت اللي تجاهلت فيه الدولة المواطنين العرب، وعليه ما بنستغرب إتها وصلت إلى القيادة السياسية مثلاً عنّا بالبلد".

كما وأشار أيضاً رجل دين من أم الفحم (34 سنة) إلى هذه الأهمية وقال: "أنا ترعرت في هذا الإطار وكان له كبير الأثر عليّ، كطفل ومن ثمّ كرجل نشط في المجتمع، وكانت هذه المؤسسات ذات أثر كبير عليّ وعلى غيري".

وقال معلّم (29 سنة) من باقة الغربية: "المؤسسة هذه ربّنتي، إلهها دور كبير بحياتي، مثل كثير ناس، أنا تعلّمت بأطر هذه المؤسسات بشكل حرفي ومعنوي".

أشار أيضاً سبعة مشتركين إلى أن دور المؤسسات الدينية الإسلامية مرتبط بشكل مباشر مع تعامل الدولة مع المواطن العربي. فالتمييز الذي يعاني منه المواطن

يترجم إلى عمل عن طريق هذه المؤسسات، كما سيذكر لاحقاً في محور الأسباب، ولكنه أيضاً يعطي شعوراً جيداً بأن هنالك إمكانية للتغيير وأخذ زمام الأمور، وهذا يعزز مكانة وأهميّة هذه الأطر للمجتمع العربي.

فأشار مثلاً الناشط الاجتماعي (32 سنة) إلى هذا وقال: "لا مفرّ عندنا إلا أن نعمل ونكون سويّة لكي نساعد مجتمعنا، وعليه علينا أن نجدد كلّ المجتمع المدني، ويشمل هذا المؤسسات الدّينيّة جميعها".

كما أضاف رجل الدين (46 سنة): "الدّولة لا تعطي مجالاً لنا ولا للمؤسسة، لكنّ دور المؤسسة هنا يبرز لأنّها رغم هذا التّضييق تدعم الإنسان من خلال بناء الأسرة وبالتالي يبنء مجتمع".

(2) أسباب توفير الخدمات من قبل المؤسسات الإسلامية

أشارت نتائج البحث إلى أسباب عدّة تدفع المؤسسات الإسلامية أو تمهّد طريقها لتوفير الخدمات الاجتماعيّة، برز منها: الوازع الدّينيّ والمسؤوليّة الدّينيّة للمجتمع المسلم، الرّغبة في بناء جيل ملتزم، كذلك تخلف الدّولة ومؤسساتها عن توفير الخدمات ممّا دفع بهذه المؤسسات لإشغال هذا الفراغ.

فمثلاً، أشار أحد الأئمّة الفاعلين في توفير الخدمات بإطار مجموعة دينيّة في كسيفة وقال: "يحثنا الدّين والواجب الدّينيّ الإسلاميّ على العمل، نحن مطالبون من الله كمسلمين أن نعمل من أجل مجتمعنا، هذا واجب لا خيار، أنا كأمام مطالب بهذا الدّور" (رجل دين، 53 سنة).

إضافة إلى ذلك قالت العاملة الاجتماعيّة في مدينة النّاصرة (49 سنة): "في فراغ كبير، كثير خدمات مش متوفّرة للعرب، ما في ميزانيّات كافية للعرب، في تمييز، وهذا دفع المؤسسات الإسلاميّة إلى خلق حلول تساعد النّاس، مثلاً أنا بعرف أنّ إيدي مقيدة وميزانيّاتي ما بتغطّي الجميع ولذا- المؤسسات هذه شريكة مهمّة لنا".

سبب ثالث تحت هذا العنوان كان الرّغبة بالحفاظ على الهويّة الدّينيّة الإسلاميّة والفلسطينيّة خصوصاً بسياق سيطرة إسرائيليّة على الأقلّيّة الفلسطينيّة.

فقال مثلاً: "إحنا في مجتمع فقد الهويّة كثير ممّا أصلاً ما بعرفوا مين إحنا، عرب، يهود، فلسطينيين، إسلام ولا شو.. يعني بشكل عميق قصدي، وعشان هيك إجت

هذه المؤسسات ورجال الدين لتساعد ببناء الهوية الواضحة، وطبعًا تساعد بالبلبة اللّي إحنا فيها ونفهم انتماء شعبنا " (رجل دين، 48 سنة).

أما السبب الرابع فكان الحاجة إلى خلق جيلٍ واعٍ على معرفة بهويته الدينية ومتبعا للجماعة الإسلامية، هذه الرغبة كانت سببًا آخرٍ يحث هذه المؤسسات على توفير ودعم الخدمات، خصوصًا للأطفال والقاصرين لبناء هذا الجيل منذ الصغر.

فمثلاً قال طبيب ناشط اجتماعي (43 سنة) "نحن لا نتعلم عن هويتنا شيئاً في المدرسة ولا حتى في البيت، وهنا نحن مجتمع مأزوم هويته في خطر، والمؤسسات الإسلامية تعرف ذلك وتقوم بجهد كبير لمنع انهيار في الأمة وفي الهوية، هي فعلياً تحافظ على ما نحن".

"طبعاً أنا أريد كرجل دين وكجزء من هذا المجتمع وهذا الدين أن أحافظ على الجيل الجاي، يعني أنا هنا لأجلهم ولأجل أن نحافظ على هذا الامتداد لنا كمسلمين، الخدمات أصلاً توعي المنتفع وتقول له أنت جزء من شي أكبر. يعني الروضة الإسلامية تربي جيلاً مسلماً إضافة إلى التربية" (رجل دين، 57 سنة).

(3) نوع الخدمات

أشار البحث إلى تنوع كبير في أنواع الخدمات التي توفرها الجماعات الإسلامية. ولكن حصّة الأسد كانت لخدمات التربية والتعليم والرّاه الاجتماعي، خصوصاً بكلّ ما يتعلّق بالأطفال وتسديد احتياجاتهم.

الخدمات الاجتماعية شملت: توفير منح ومساعدات ماليّة للعائلات المستضعفة، دعم نفسي وخدمات نفسيّة، تقديم استشارة لعائلات بأزمة مثل عائلات منفصلة أو العائلات أحاديّة والخ.

فمثلاً ذكر 23 مشتركاً أنّ المؤسّسات تقوم بتوفير ميزانيّات للأسر الفقيرة، والتي من شأنها سداد حاجياتهم الأساسيّة مثل المسكن والمأكل. وفقاً لأقوال مشتركة في البحث وهي منتفعة بعمر 37 من النّاصرة: "أنا بحاجة لمعونة، لم أتوجّه إلى مكتب الشّؤون ولن أتوجّه طبعاً، كنت بحاجة لمساعدة بتوفير لقمة لعيلتي وكمان بدعم أطفالتي قبل بداية المدرسة وتوفير الحاجيات، وصلت لي متطوّعة في هذه المؤسّسة وساعدتني في توفير كلّ الحاجيات، ما طلبت منّي أعبي طلب وما استنّيت- ساعدتني مباشرة".

أشار أيضاً رجل دين (57 سنة) إلى هذه الخدمات وقال: "أنا وزملائي بنورّع طرود غذائيّة على المحتاجين بشكل شهري، للنّاس اللّي ما بتقدر تعيش ومستورة وطبعاً بنساعد الأرامل وغير القادرات على العمل".

من خلال المقابلات برز الرّابط القوي بين الخدمات الاجتماعيّة والتّربويّة إضافة إلى الخصوصيّة في المجال التّربوي من خلال إتاحة إمكانيّات التّعليم أمام من لم يتمكّن من ذلك من العائلات المستضعفة، من خلال توفير المنح كاملة لتعليم الأطفال في المدارس واستمراراً للتّعليم العالي والمساندة التّعليميّة إلى جانب المخيمات التّرفيهيّة التّربويّة. وأشار مشاركو البحث أيضاً إلى توفير المؤسّسة الدّينيّة لأطر تربويّة بديلة مثل الحضانات، المدارس، الكليّات، وإلى ما شابه ذلك، وكذلك توفير أطر تعليميّة غير منهجيّة مثل الدّورات والمخيمات الصّيفيّة، وتوفير الرّحلات التّعليميّة. إضافة لكلّ ذلك، توفر المؤسّسات الإسلاميّة أطراً للاستشارة ولدعم الفرد والأسرة، نظراً لأهميّة الأسرة من وجهة نظرهم.

فذكرت مثلاً معلّمة مخضّرة (51 سنة) من كفر كنا، أنّ الخدمات التربويّة تُعتبر أساسيّة وقالت: "تقدّم هذه المؤسسات الكثير من المساعدات التربوية اللاّ منهجيّة، وأيضاً تقدّم خدمات موازية أحياناً لخدمات التربية الرّسميّة، مثل المدارس التي تعمل تحت غطاء هذه المؤسسات، أو أطر أخرى للعمل التربويّ، هذا العمل مهمّ من أجل التنوع والمنافسة".

كما وأشار مدير مدرسة (44 سنة) من رهط وقال: "ساعدتني هذه المؤسسات كثيرًا، طلاب كثر لديهم الكثير من المشاكل الاقتصادية، وكثيرًا ما ساعدتني هذه المؤسسات، بحساسيّة ومهنيّة، ووفّرت الكثير من الحاجيات الأساسيّة للطلاب".

وذكر لنا أحد المدرّسين المتقاعدين من باقة الغربية (57 سنة) أنّ دور المؤسسات هذه مفصليّ في المشهد التربوي وقال: "إنّ الجماعات الإسلاميّة، هي أول من انشغل بالتربية، أنا أعارضها بالكثير من الأمور وأختلف معها، لكنّ هي أول من قام ببناء أطر تربويّة للطفولة المبكّرة، وأول من بنت مدرسة خاصّة".

(4) خصوصيّة المؤسسات الإسلاميّة

أمّا بالنسبة للخاصيّة التي تميّز عمل هذه المؤسسات، فقد أشار 21 مشتركًا من مشاركي البحث إلى أنّ المؤسسات تمتاز بالمرونة، السريّة وتعتبر أقلّ بيروقراطيّة من المؤسسات الحكوميّة. فأشارت مثلاً العاملة الاجتماعيّة (43 سنة) من أمّ الفحم إلى هذه الميزات وقالت: "يفضّل كثيرون التّوجه إلى هذه المؤسسات أو إلى رجال الدين بدلًا من التّوجه إلينا.. ففي مؤسسة حكوميّة السيّرة أطول، شائكة أكثر، ومع وصمة، بينما هذه المؤسسات - أحيانًا لا تطلب أن تثبت شيئًا، أو نحضر أوراقًا ثبوتيّة والخ، ممّا يسهّل العمليّة أي لا يوجد عندها البيروقراطيّة الموجودة عندنا بمكاتب الرّفاه".

كما أشير إلى أنّ المؤسسات تستهدف كلّ شرائح المجتمع وتوظّف كلّ الطّاقات فيها، كالشباب والنساء وكبار السن. فمثلاً أشارت إحدى المشاركات وهي ناشطة مجتمعيّة (52 سنة) وقالت: "في كلّ فرد بالمجتمع مكان، يعني النساء فاعلات، قصدي أنها المؤسسة بتجمع كلّ أطراف وأنواع المجتمع داخلها، وهذا مميّز إذا قارنتها بمؤسسات أخرى، طبعًا مش بشكل كامل، بس بشكل ملفت، كما وهناك دور كبير للنساء وهنّ يعملن بحلقات عدّة وهذا غير موجود في كلّ مؤسسة".

كما قال معلّم (41 سنة) "احتجت مساعدة المؤسسات أحياناً مع أوضاع الطُّلاب الماليّة وهم ساعدوني بسرّيّة وما حدا جاب سيرة، يمكن لو توجّهت لمكان ثاني ما كان هيك الوضع"

على الرّغم من هذه المشاريع الكثيرة وتغطية حاجيّات أساسيّة للفئة المحتاجة من المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، إضافة إلى خدمات عامّة أخرى. سُمعت أصوات كثيرة، والتي انتقدت بعض الجوانب مثل إمكانيّة الشراكة مع هذه المؤسسات، الفئة التي تستهدفها وجوده الخدمات وأهمّيّتها. مثلاً قال ناشط مجتمعي (43 سنة) من كفر كنا: "أنا أوقن أهميّة هذه المؤسسات كثيراً، لكنّ هنالك أحياناً تحدّ كبير ببناء الشراكة والثقة، خصوصاً إذا كنت إنساناً غير متديّن أو غير منتم لهذه الجماعة".

وقالت معلّمة (39 سنة): "في عنّا بالبلد أكثر من جماعة إسلاميّة، معروف إنّه ممكن إنسان ما يحصل على نفس الفرصة لأنّه مش تابع لنفس الجماعة، يعني ممكن يهمّش طبعاً وأكد إذا بيكون دين ثاني بالبلد".

وقالت منتفعة (51 سنة): "صحيح، بساعدونا كثير لكنّ العمل محدود، يعني ما بقدرنا يساعدوا بكلّ إشي، مرّات في أمور بحتاجها وما في مجال، كنت بتمنّى إنّه الخدمات تكون من البلديّه، يعني إشي حكومي وتكون ثابتة هيك، مش حسب التّساهيل يعني".

نقاش

تُعرض نتائج البحث في أربعة محاور رئيسية؛ وهي: (1) دور المؤسسات الإسلامية في المجتمع الفلسطيني مواطن إسرائيل، (2) أسباب توفير الخدمات من قبل المؤسسات الإسلامية، (3) نوع الخدمات، (4) خصوصية المؤسسات الإسلامية.

المحور الأول (1) دور المؤسسات الإسلامية في المجتمع الفلسطيني مواطن إسرائيل

أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ هنالك أهمية وتأثيراً بالغين للجماعات الدينية الإسلامية على الحيز العام وعلى الحيز الخاص. فقد أشار كلُّ المشاركين في الدراسة إلى أنّ المؤسسات الدينية حاضرة في حياة الكثيرين، سواء كان ذلك بحياتهم الشخصية أو المهنية بنسب متفاوتة وبعده أشكال أهمها توفير أطر داعمة، تربية دينية، خدمات اجتماعية وأشكال أخرى. هذه الأهمية والتأثير موجودة بحسب بايسي (Bussey, 2020) بدول كثيرة، ولها كبير الأثر على المجتمع.

في إسرائيل تعتبر المؤسسات الدينية على أنواعها ومختلف انتماءاتها ومرجعياتها من أهم المؤسسات، نظراً لموقع الدين وعمق تأثيره في هذا المجتمع، بشقيه، اليهودي والفلسطيني (تقي الدين، 2018). فللمؤسسات الدينية في إسرائيل قيمة جوهرية داخل المجتمع، وعليه ما يعادل -24% من الجمعيات عامّة تنشط في المجال الديني (مدهله، المموغ-بر وول، 2018).

لكن ورغم وجود هذا التشابه بين المؤسسات من نواح عدّة كنوع الخدمات، أسباب ودوافع النشوء، كما وبشريحة المنفعين، توجد خاصية كبيرة للمؤسسات الإسلامية في إسرائيل والتي تزيد من أهميتها دورها بالنسبة للمواطن العربي كما ذكر 7 مشتركين. وذلك نظراً إلى أنها نشأت في مجتمع أقلية أصلا في البلاد، وكونها تنشط بفعالية تحت إطار غير مسلم، يحترمها ويشكك بها أحياناً، وأحياناً عدائياً تجاهها بما أسماه مثلاً غانم ومصطفى (2004) بدولة ضد مواطنيها من خلال رصد عمل الحركة الإسلامية.

انبثق عن هذه الخاصية كما أشار سبعة مشتركين في البحث عدّة أمور أولها تعزيز مكانة ودور المؤسسات الإسلامية في المجتمع العربي كمنتجة لخدمات اجتماعية،

وكداعمة له في ظلّ التَّمييز من قبل الدَّولة، كما سيذكر تباعاً، وثانيًا العمل بشكل غير رسميٍّ وغير مسجَّل.

فعلياً، يمكن أن نرى دلالات لهذا الاستنتاج في معطيات تقرير مدهلا، الموج-بار وجال (مدحله، ألامو-بر وول، 2018) والذي أشار إلى أنّ 7% فقط من جميع المنظّمات أو المؤسّسات في المجتمع المدنيّ الإسرائيليّ هي منظّمات عربيّة، وهذه نسبة منخفضة إذا قارناها بحصّة هذه المجموعة في المجتمع الإسرائيليّ (21%). قد يشير هذا الاستنتاج إلى اعتماد السكّان العرب في إسرائيل على أطر غير رسميّة، بما في ذلك الأسرة الممتدّة والمنظّمات الدّينيّة والمنظّمات المجتمعيّة التي لم يتمّ دمجها رسميًّا. وفقاً إلى معطيات مسجّل الجمعيات انتشرت الجمعيات الأهليّة الفلسطينيّة في إسرائيل بين سنوات 1980-2000 (كان مسجلاً منها أكثر من 200، كلّها فاعلة) حتّى بدأت الدَّولة تمنع التَّمويل الآتي من صناديق فلسطينيّة خارج البلاد، فتوقّفت معظم هذه الجمعيات عن العمل (دمال، 2017).

(2) أسباب توفير الخدمات من قبل المؤسّسات الإسلاميّة

نتائج البحث بيّنت أنّ أسباباً كثيرة دفعت بالمؤسّسات الإسلاميّة إلى توفير الخدمات المجتمعيّة وفقاً لنتائج الدّراسة؛ ولعلّ ما يجمع كلّ هذه الأسباب تحت غطاء واحد، هو المفهوم الأيديولوجيّ الدّينيّ، فمثلاً المفهوم الرّئيسيّ للحركة الإسلاميّة هو "الإسلام هو الحلّ" (قرضاوي، 2008). هذا الشّعار فعليًّا يجسّد الفلسفة كلّها: هناك أزمة، والحلّ يكمن في الإسلام، سواء أكان ذلك على مستوى الفرد أم على مستوى المجتمع، بل على صعيد البشريّة جمعاء.

من هذا المنطلق فإنّ السبب الأوّل لتوفير الخدمات هو الوازع الدّينيّ، فقد أشار غالبية المشتركين في البحث، لا سيّما كلّ رجال الدّين وعددهم عشرة من مجمل المشتركين، إلى أنّ الواجب الدّينيّ هو أساس كلّ عمل، وعليه فإنّ كلّ مؤسّسة دينيّة أو شخصيّة دينيّة مطالبة بالعمل من أجل مجتمعه. هذه النّتيجة تتوافق مع نتائج أبحاث عالميّة تطرّقت إلى أسباب تدخّل المؤسّسات الدّينيّة في توفير الخدمات (Chevalier-Watts, 2020). كما تتوافق في السّياق الإسلاميّ مع ما بيّنته كتابات حسن البنّا مثلاً، عن دور الدّين في توفير الخدمات المجتمعيّة (بنّا، 2011).

إضافة إلى ذلك أشار 17 مشتركاً إلى أنّ المؤسّسات توفّر الخدمات من منطلق المسؤوليّة المجتمعيّة لأنّ هذا التّحرّك مطلوب في ظلّ عدم المساواة بين المواطنين

العرب واليهود، وعليه يرى المشتركون أنّ عمل المؤسسات هو لبنة أساسية لبناء مجتمع سليم، وخصوصاً لكونه مجتمع أقلية أصلاً. هذه النتيجة مشابهة لما أشار إليه ريخس (2011) من خلال فحص دور جماعة الإخوان المسلمين في إسرائيل والذي ذاع صيته في السبعينات عقب توفير الخدمات المختلفة وأخذ المسؤولية.

هذه المسؤولية تثبت وفقاً لعللي (2008) من تقصير الدولة تجاه المواطنين العرب. وعليه أشار 22 مشاركاً في البحث إلى أن أهم أسباب تدخل المؤسسات الإسلامية هو الفراغ الناتج عن فشل الدولة في تقديم الخدمات للمجتمع الفلسطيني، مما يترك فراغاً تعمل هذه المؤسسات على تعبئته. يتوافق هذا الاستنتاج مع المعطيات التي تشير إلى أنّ المواطنين الفلسطينيين يحصلون على أقل بكثير من حصّتهم المنصفة في المخصّصات والميزانيات (ميعاري، 2014: مكوون بروكدييل، 2019). هذا الفراغ يدفع المؤسسات المدنية ومن بينها الدينية في دول عدّة إلى أخذ زمام الأمور والتدخل من خلال توفير الخدمات عوضاً عن الدولة كما أشار كنعان (2002) في بحثه.

11 مشتركاً ذكروا أنّ أحد الأسباب وراء توفير الخدمات من قبل المؤسسات الدينية هي أنها تعتبر خدمات جسراً يساعدها على بناء علاقة مع الأجيال الجديدة، والتي ابتعدت وفقاً لما طرح في المقابلات عن مجتمعها نظراً للعولمة. تتوافق هذه النتيجة مع ادعاء (ردص، 2011) إذ تطمح هذه المؤسسات من خلال تقديم وعرض خدماتها أن تبني مجتمعاً ملتزماً بعقيدة الإسلام، وبالأخص على أثر التغيرات المجتمعية الكثيرة التي من شأنها أن تبعد الجيل الجديد عن هويته الدينية. فعلياً، يكون هذا الجهد مضاعفاً في المشهد الإسرائيلي، لوجود هذا الجيل في دولة إسرائيلية، يهودية والتي تحاول بنظرهم سلخ المجتمع الفلسطيني عن هويته.

أشاد المشتركون بعمل المؤسسات الاجتماعي على وجه الخصوص مع الأسر العربية الفلسطينية، مشيرين إلى أنّ الأسرة هي الخلية الأولى التي تسهم في تكوين المجتمع كما بينت كتابات عدّة مثل إسبانيولي (2015: 20)، وبهذا فإنّ تماسكها هو بمثابة ضمان بقاء واستمرارية للمجتمع الفلسطيني، لا سيّما في ظلّ دولة إسرائيل؛ فمن وجهة نظر المشتركين، تحافظ هذه المؤسسات على الهوية الجماعية للمجتمع العربي تماماً كما أرادت تعاليم الإخوان المسلمين (بنّا، 2011).

(3) نوع الخدمات

أشارت نتائج البحث إلى أنّ المؤسسات الإسلامية تعتبر أساسية في مشهد تقديم الخدمات. حيث بيّنت النتائج أن جميع المشتركين، يعرفون على الأقلّ خدمة واحدة توفّرها هذه المؤسسات، سواء كان ذلك بشكل مباشر من خلال استعمال هذه الخدمات بشكل شخصي أو بشكل غير مباشر عن طريق توفير الخدمة لطرف ثالث. وعليه تتوافق هذه النتيجة مع أبحاث أخرى والتي أبرزت تدخل المؤسسات بتوفير خدمات مجتمعية متنوّعة في مجتمعات عدّة حول العالم (Turhan, 2019). وهذا المعطى ينطبق أيضاً على إسرائيل بشنّى المؤسسات الدينية فيها. بما بينها الحركة الإسلامية والتي عملت تاريخياً في ميدان توفير الخدمات الاجتماعية والتربوية منذ مطلع السبعينات، مع فئات مختلفة بشكل مواز لمؤسسات حكومية، وأحياناً حلّت محلّ المؤسسات الرسمية، وذلك من خلال تقديم مجموعة متنوّعة من الخدمات التي تُلبّي احتياجات المجتمع في ميادين عدّة (٢١٦، 2011).

أشارت نتائج البحث أيضاً إلى تنوّع كبير في الخدمات، منها الديني، السياسي، الاجتماعي، التربوي وأخرى. من ناحية الخدمات الاجتماعية أشار كلُّ مشاركي البحث إلى أنّ المؤسسات توفّر الدعم الماديّ والسند للشرائح المستضعفة، مثل العائلات الفقيرة. وهي تعنى بشؤون عدّة تخصّ هذه الشريحة مثل المسكن، الوساطة، الدعم النفسي وما إلى ذلك. هذه النتيجة توافق ما أشارت إليه أبحاث عالمية ومحليّة والتي ناقشت هذا الدور في بلدان عدّة (Vodo, 2017).

أشارت المقابلات أيضاً إلى الدور الكبير الذي تقوم به المؤسسات الدينية في توفير الخدمات التربوية. حيث أشار 11 مشاركاً إلى أمثلة عن هذا الدور من خلال البحث، فوفقاً لإفادات المشاركين ساهمت المؤسسات الدينية بشكل كبير ببناء أطر ومشاريع تربوية، تبدأ من الأسرة وتنتهي فيما بعد، أي فترة الجامعة، من أجل تعزيز الهوية وبناء الإنسان، وهي فعلياً ترافق المواطن المسلم من الولادة حتّى دمجها في سوق العمل. فمثلاً أقامت هذه المؤسسات أطراً للطفولة المبكرة وأيضاً مدارس خاصّة، دروس للتقوية، أطراً لا منهجية، مرافقة في الحياة الجامعية وما إلى ذلك. هذه النتائج تعزّز ما أشار إليه البنّا (2011) في تعاليم الإخوان المسلمين كما وفاهوم (2009) في كتابها عن الحركة الإسلامية، حيث تطرقت فيه إلى نشاط هذه الحركة في الميادين المختلفة، مع التشديد على تاريخ الحركة الخدماتيّ بمواضيع الرفاه والتربية.

(4) خصوصية المؤسسات الإسلامية

أشار 21 مشتركاً في البحث إلى أنّ عمل هذه المؤسسات يمتاز بخصوصيات كثيرة تجعل منه شريكاً جيداً ولاعباً أساسياً في المجتمع. حيث يمتاز وفقاً للمقابلات بالسهولة وانعدام البيروقراطية، ممّا يشجّع طالبي الخدمة على التوجه إلى المؤسسات الدينية وتفضيلها عن المؤسسات الحكومية الرسمية. هذا المعطى يشبه ما استنتجه جوجن وأورث (Goggin & Orth, 2002)، فقد أشارا إلى أن خصوصية المؤسسات الدينية تكمن في مرونتها وقدرتها على توفير الخدمات بشكل مغاير عن بقية موقري الخدمات في المجتمع المدني.

تُبرز نتائج الدراسة أيضاً أن عمل المؤسسات يعتمد على دمج كلّ فئات المجتمع من خلال عملها وخصوصاً الكادر النسائي. حيث أشار 6 مشاركين إلى أن النساء التابعت لهذه المؤسسات والجماعات تقوم بالعمل، المبادرة وقيادة المشاريع المختلفة بشكل تطوّعي، أو كجزء من عملها. إنّ هذه المعطيات تشير إلى أنّ المؤسسات تدمج بداخلها عناصر من المجتمع، سواء كانوا منتفعين أم مقدّمين للخدمات، وتشدّد على النساء من خلال ذلك. ويعتبر هذا الجانب أحد الجوانب المهمّة والتي تحتاج إلى البحث والفحص في المستقبل كما بيّنت تال في كتابها (2016، ص5).

وعلى الرّغم من هذه الخصوصيات ونشاط المؤسسات الإسلامية الواسع في مجال الخدمات الاجتماعية، ووجودها أحياناً كلاعب أساسي وحيد يسدّ الفراغ الذي تركته الدولة، ومنافس أحياناً للخدمات الشّحيحة التي تقدّمها الدولة عن طريق مؤسساتها، يبدو أنّ المعوقات والانتقادات لعملها حاضرة أيضاً، فمثلاً أشار 7 مشاركين إلى تخوّفهم من إقصاء بعض أفراد المجتمع من دائرة متلقّي الخدمة لعدم انتمائهم للجماعات المذكورة، يشابه هذا التّخوّف والحذر ما ذكره (Tangenberg, 2005) في مقاله عن استقلال هذه المؤسسات بعملها وإمكانيتها على التّمييز ضدّ بعض الأفراد غير المتديّنين وغير التّابعين، والمحتاجين لهذه الخدمات. إضافة إلى التّخوّف من أنّ العاملين في هذه المؤسسات على الأغلب ينتمون إلى نفس الجماعة، وبذلك يشكّلون حلقة مغلقة.

كما وأشار 16 مشتركاً إلى تخوّف المؤسسة الحكومية الإسرائيلية من عمل المؤسسات الإسلامية ومن أثرها على المجتمع العربيّ في إسرائيل، على ضوء تعزيز الهوية الوطنية والدينية. حيث أشار المشتركون إلى أنّ المؤسسات الإسلامية

تُتهم بأنّها تشكّل تهديداً مباشراً وغير مباشر على إسرائيل. تنعكس هذه التقييدات من خلال اعتقال كوادر مختلفة كرائد صلاح (غانم ومصطفى، 2004) كما واستعانة الدولة بالقانون بغية حظر المؤسسات وتحجيم عملها في الميدان العام، كما حصل مع الحركة الإسلامية عام 2016. أشار المشتركون أيضاً إلى أنّ هذا الخوف يرجع إلى الخوف من الإسلام ممّا يذكّرنا بظاهرة الإسلاموفوبيا (رُهاب الإسلام) التي باتت ظاهرة عالمية تشغل دولاً كثيرة ذات أقلّيّة مسلمة (كينيرج، 2011).

على الرّغم من الرّغم من خصوصيّة وضع الفلسطينيين في إسرائيل كأقلّيّة، وعلاقة المؤسسات الإسلاميّة المركّبة مع الدولة، تشير الأبحاث العالميّة إلى أنّ العلاقة مع المؤسسات الدينيّة شائكة في أغلب الحالات. تدعي التّونسيّة الوريمة بوعجيلة (2016) في بحثها أنّ للمؤسسة الدينيّة علاقة معقّدة بالسلطة السياسيّة؛ فهي علاقة غير مستقرّة، ومتغيّرة بتغيّر موازين القوى بين الطّرفين، وخاصّة بتغيّر السياسة الثقافيّة والاجتماعيّة المتّبعة. وعليه يجب أن تفحص هذه العلاقة بشكل مفصّل.

خلاصة

على الرّغم من أنّ الأكثرية في المجتمع الإسرائيليّ تدين بالديانة اليهوديّة، وأنّ الدولة في إسرائيل تعرّف أصلاً على أنّها دولة يهوديّة تنشط بداخلها جماعات ومؤسسات دينيّة أخرى، إسلاميّة، مسيحيّة ودرزيّة، نظراً للتّنوع البشريّ والدينيّ فيها. وعلى الرّغم من هذا النّشاط الكبير، لا يوجد توثيق رسميّ لعمل هذه المؤسسات، ولا أبحاث كافية لرصد عملها ممّا يعزّز أهميّة هذا البحث.

تُعتبر نتائج هذا البحث نقطة انطلاق للبحث على نطاق أوسع، ويمكن لها أن تُسهم في بحث مستقبليّ شامل يتطرّق إلى جماعات دينيّة أخرى، أو إلى فحص علاقة هذه المؤسسات بالمؤسسات المدنيّة والرّسميّة المختلفة، إضافة إلى متابعة دور المؤسسات الدينيّة المتغيّرة، وبخاصّة أنّ المؤسسات والمؤسسات الدينيّة. وعلى وجه الخصوص تلك الإسلاميّة من بينها. تشهد عصرًا من حالات المدّ والجزر على ضوء العصر الحديث والعولمة وظاهرة الإسلاموفوبيا بشكل عالمي، كما والتقيّد القانوني بشكل محليّ.

مراجع

- الشّاهر، ش. (2017). *دراسات في الدّولة والسّلطة والمواطنة*. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي.
- الوريمي بوعجيلة، ن. (2016). *المؤسسة الدّينية والسّلطة السّياسيّة: من الولاء إلى المواجهة*. الرّباط: مؤسّسة مؤمنون بلا حدود.
- <https://www.mominoun.com/pdf1/2017-01/moassasa.pdf>
- بنّا، ح. (2011). *منكّرات الدّعوة والدّاعية*. مصر: الدّار العالميّة للكتاب والنّشر.
- بشارة، ع. (2005). *من يهوديّة الدّولة حتّى شارون: دراسة في تناقض الدّيمقراطيّة الإسرائيليّة*. د.م.: مواطن- المؤسسة الفلسطينيّة لدراسة الدّيمقراطيّة.
- تقيّ الدّين، م. (2018). *المؤسّسات الدّينية في إسرائيل- جدل الدّين والسّياسة*. الكويت: دار النّهوض للدراسات والنّشر.
- حسن، أ. (2000). *المؤسّسات السّياسيّة الإسلاميّة والمجتمع المدني*. القاهرة: الدّار الثقافيّة للنّشر.
- علي، ن. (2007). *مفهوم المجتمع العصامي لدى الحركة الإسلاميّة*. داخل: ريخيس. أ. (محرّر). *الأقليّة العربيّة في إسرائيل انتخابات الكنيست ال-17*. تل أبيب: مركز موشي ديانّ جامعه تل أبيب. صفحة 110-100 .
- غانم، أ. و مصطفى، م. (2004). *دولة ضدّ مواطنيها-حالة اعتقال قادة الحركة الإسلاميّة*. أمّ الفحم: مركز الدّراسات المعاصرة.
- زيدان، ر. (2018). *طرائق بحث في العلوم التّربويّة والاجتماعيّة*. الناصرة: دار النّهضة للطّباعة والنّشر.
- زريق، ر. (2016). *قراءة في الرّاهن الإسرائيلي*. مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة (11-21)، العدد 106. رام الله: فلسطين.
- فاهوم، س. (2009). *الحركة الإسلاميّة في إسرائيل بين الخلاف والائتلاف*. الناصرة: دار النّهضة للطّباعة والنّشر.

- قرضاوي، ي. (2008). *أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية*. ط. 2. القاهرة: دار الشروق.
- لابدس، ا. (2011). *تاريخ المجتمعات الإسلامية، المجلد الأول*. ترجمة: فاضل جكتر. بيروت: دار الكتاب العربي، ص 39-41.
- لغرس، س. (2012). *المؤسسة الدينية: المفهوم والأشكال. الناصرية، العدد 2*. ص 215-228.
- ميعاري، م. (2014). *العرب الفلسطينيون في إسرائيل والسياسة التربوية الرسمية تجاه التعليم العربي*. داخل: ميعاري. م. (محرر). *مناهج التعليم العربي في إسرائيل دراسات نقدية في مناهج اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والمدنيتات*. الناصرة: المجلس التربوي العربي ولجنة متابعة قضايا التعليم العربي. ص 15-71.
- طنطاوي، ا. (2012). *المهثسون في صعيد مصر.. آليات السيطرة والخضوع*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- اسبنيولي، ن. (2015). *الحינוد בגיל הרך בחברה הערבית הפלסטינית בישראל*. בתוך ג. רוסו-צימט، מ. זיו ו א. מסארווה-סרור. (עורכים)، *ילדות בחברה הערבית בישראל סוגיות חינוכיות ומחקריות (עמ' 58-29)*. ישראל: מכון מופת ואלקאסמי.
- גימאל، א' (2017). *החברה האזרחית הערבית בישראל: אליטות חדשות, הון חברתי ותודעה אופוזיציונית*. תל אביב: הקיבוץ המאוחד.
- מדהלה, ש. אלמוג-בר, מ. וגל, ג. (2018). *עמותות בתחום הרווחה בישראל: תמונת מצב*. מרכז טאוב לחקר המדיניות החברתית בישראל: ירושלים.
- זחאלקה, א. (2011). *מעמד בתי הדין הרעיים בקרב הציבור הערבי*. בתוך א. רכס וא. רודנצקי (עורכים), *מיעוטים אסלמים במדינות רוב לא מוסלמי: התנועה האיסלמית בישראל כמקרה מבחן (עמ' 98-85)*. תל אביב: אוניברסיטת תל אביב.
- טל, ע. (2015). *בשליחות התנועה: אקטיביזם נשי בתנועה האסלאמית בישראל*. תל-אביב: אוניברסיטת תל-אביב - מרכז משה דיין ללימודי המזרח התיכון ואפריקה.
- לוז, נ. (2011). *התנועה האסלאמית והפיתוי של הנוף המקודש: המאבק על הקרקע דרך מקומות קדושים*. בתוך א. רכס וא. רודנצקי (עורכים), *מיעוטים אסלמים במדינות*

רוב לא מוסלמי : התנועה האיסלמית בישראל כמקרה מבחן (עמי' 85-75). תל אביב :
אוניברסיטת תל אביב.

קינברג, ל. (2011). "סופכס לרשת את יבשת אירופה": אדיולוגיה מוסלמית מובנית או
מציאות חיים?!. בתוך א. רכס וא. רודנצקי (עורכים), מיעוטים אסלאמיים במדינת
רוב לא מוסלמי : התנועה האיסלמית בישראל כמקרה מבחן (עמי' 63-74). תל אביב :
אוניברסיטת תל אביב.

לביא, א. (2016). החברה הערבית הפלסטינית במדינת ישראל : עת לשינוי אסטרטגי
בתהליכי השילוב והשוויון. אוניברסיטת תל-אביב : מרכז תמי שטינמץ, המכון
למחקרי ביטחון לאומי.

רכס, א. (2011). האסלאמיזציה של הזהות הערבית בישראל : התנועה האסלאמית, 1972-
1996. בתוך א. רכס וא. רודנצקי (עורכים), מיעוטים אסלאמיים במדינות רוב לא
מוסלמי : התנועה האיסלמית בישראל כמקרה מבחן (עמי' 63-74). תל אביב :
אוניברסיטת תל אביב.

שקדי, א. (2011). המשמעות מאחורי המילים : מתודולוגיות במחקר איכותני – הלכה
למעשה. אוניברסיטת תל-אביב : רמות.

Ali, N. (2004). Political Islam in an ethnic Jewish state: Historical evolution,
contemporary challenges and future prospects. *Holy Land Studies*, 1. pp.
69–92.

Bussey, B. W. (Ed.). (2020). *The Status of Religion and the Public Benefit in
Charity Law*. Anthem Press.

Cnaan, R. (2002). *The invisible caring hand: American congregations and the
provision of welfare*. New York: University press.

Chowdhury, S. R., Wahab, H. A., & Islam, M. R. (2019). The role of faith-based
NGOs in social development: Invisible empowerment. *International
Social Work*, 62(3), 1055-1074.

Durkheim, E. (1912). *The Elementary Forms of the Religious Life*. London:
Allen and Unwin.

- Goggin, M. L., & Orth, D. A. (2002). *How faith-based and secular organizations tackle housing for the homeless*. Albany, NY: The Roundtable on Religion and Social Welfare Policy.
- Chevalier-Watts, J. (2020). Having a Little Faith; The Advancement of Religion and Public Benefit. In B.W, Bussey (Ed). *The Status of Religion and the Public Benefit in Charity Law*. Anthem Press. Pp.3-21.
- Lyons, K., Walters, P., & Riddell, E. (2016). The role of faith-based organizations in environmental governance: the case of forestry in Solomon Islands. *Journal of Environmental Policy & Planning*, 18(3), 342-360.
- Marshall, C., & Rossman, G. B. (2014). *Designing qualitative research*. Sage publications.
- Mustafa, M. (2013), Political participation of the Islamic Movement in Israel. In Rekhess, E. and Rudnitzky, A. (Eds.), *Muslim minorities in non-Muslim majority countries: The Islamic Movement in Israel as a Test Case (pp. 95–115)*, Tel Aviv: The Konrad Adenauer Program for Jewish-Arab Cooperation, Tel Aviv University.
- Owens, M. L. (2004). Capacity building: The case of faith-based organizations. *Building the Organizations That Build Communities*, 127-164.
- Pemberton, C. (Ed.). (2017). *Theology and Civil Society*. Routledge.
- Robinson, Z. (2014). What is a "Religious Institution"?, 55. *Boston College Law School*.
- Sider, R.J. & Unruh, H.R. (2004). Typology of religious characteristics of social services and educational organizations and programs. *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly*, 33(1):109-134.

- Tangenberg, K. M. (2005). Faith-based human services initiatives: Considerations for social work practice and theory. *Social Work, 50*(3), 197-206.
- Turhan, Y. (2019). *The Role OF Faith-Based Non-Governmental Organizations in Turkey's Humintarian Aid Policy and Practice* [Doctoral dissertation, Middle East Technical University].
- UNDP. (2014). *Guidelines on Engaging with Faith-based Organizations and Religious Leaders*. UNDP.
- Vodo, T. (2016). Faith-based organizations: The role of Christian organizations to social cohesion in in EU member states. *Social Policy & Society, 10*, 405-415.

Abstract**The Social Services Provided to the Arab Community in
Israel by Islamic Institutions****Haneen Magadlah**

This article, which is part of a larger research, aims to present and track the methods and strategies of Islamic institutions' engagement with the Arab community in Israel in terms of providing social and educational services. This article examines the work of these institutions with the Palestinian community in Israel, by tracking the way they work, and by explaining the characteristics and features of the services they provide and the relationship between them and other community-based organizations. Especially governmental institutions, in light of the many challenges that Islamic institutions face. The study adopted a qualitative research methodology through in-depth interviews with thirty participants who are key figures from six different Arab cities in Israel.

Central research results indicated the strong influence of Islamic institutions on individuals and communities' life as they are active in several fields of services in order to advance and build community capital and meet the community's needs. This research shows that Islamic institutions in Israel are similar to those in Arab countries in both their activity and conditions of establishment. Nonetheless, the Islamic institutions in Israel are unique in that they are the only ones that have developed, and still operate under the authority of non-Arab, non-Muslim, and sometimes even hostile authority. This is evident by the characteristics of the work of these institutions, which sometimes replace the state with their service roles, as they established welfare institutions that serve the state and provide social services of a religious and national nature to marginalized groups.

Keywords: Islamic institutions, social services, Palestinians.